الفصل الثاني

المؤلفات العربية
عن المدينة والحجاز

نشطت الحركة الفكرية في الحجاز، وفي المدينة بصورة خاصة، في وقت مبكر جداً يوازي إن لم يسبق ظهورها في الأقاليم الأخرى، وقد تناولت جوانب متعددة، منها البحث في سيرة الرسول، والتراجم، والنسب، والتاريخ، والشعر، والفقه، وقد تطرق كل منها إلى أحوال الحجاز عامة، والمدينة خاصة.

فكتب السيرة مثلاً ذكرت في ثنايا بحثها عن حياة الرسول الغنية الطويلة، أماكن كثيرة في الحجاز، وسكانها وعشائرها وتحديد مواقعها، وأقدم كتابين وصلانا عن السيرة، هما اللذين الفهما ابن اسحق والواقدي. فأما سيرة ابن اسحق فقد كانت العماد الرئيسي لمن تلاه من مؤلفي السيرة، وقد خص بالتفصيل طريق هجرة الرسول ﷺ إلى المدينة، والطريق الذي سلكه إلى بدر، وإلى ذي العشيرة، وإلى تبوك، وإلى حنين، وبيَّن كافة المحطات التي تقع على كل منها، فضلاً عن إشارته إلى بعض طرق قوافل أهل مكة واتجاهاتها.

أما الواقدي فقد تابع ابن اسحق في كثير مما كتب عن السيرة، ولكنه اهتم بتحديد معظم الأماكن التي أوردها وذكر أبعاد كثيرٍ من هذه الأماكن بالأميال والبرد.

غير أن كتب السيرة ركزت بحثها على حياة الرسول وأعماله، لذلك جاءت أغلب المعلومات المتعلقة بأوضاع الحجاز وجغرافيته وأهله عرضية مشتتة غير شاملة ولا متناسقة، وهي متركزة على ما له علاقة بالرسول بصرف النظر عن

أهمية ذلك المكان، كما إن أغلبية الأماكن التي وردت في هذه الكتب تقع حول المدينة أو بينها وبين مكة ثم إن كتب السيرة الأولى رغم قدمها، قد دُونت بعد الرسول بأكثر من قرن، وهي فترة حدثت خلالها تطورات غير قليلة لعلها انعكست في كتب السيرة ودخلت فيها، ولعل أوضح مثل على ذلك ضبط المسافات بالأميال والبرد، الذي تم في العصر الأموي والعباسي ولم يكن في زمن الرسول ﷺ.

أما كتب النسب فأقدم ما وصلنا منها هو كتاب (النسب الكبير) لهشام بن محمد الكلبي، و (نسب قريش) لمصعب الزبيري الذي اعتمد عليه وأضاف له كثيراً الزبير بن بكار. وقد صار هذان الكتابان المصدرين الرئيسين لمن تلاهما؛ وفي كل من هذين الكتابين معلومات قيمة عن العشائر والأسر والشخصيات البارزة ومكانتها الاجتماعية ودورها السياسي، مع إشارات إلى أماكن إقامتها وأملاكها وثرواتها، ولكن هذه الكتب تركز على النسب، ولا تقصر بحثها على الحجاز وحده.

أما كتب التراجم فأقدم ما وصلنا منها هو كتاب (الطبقات الكبير) لابن سعد كاتب الواقدي وهو يتكون من ثمانية مجلدات كبار يبحث الأول والثاني منهما في حياة الرسول ﷺ، ويختص الجزء الثالث والرابع والخامس بالصحابة والتابعين من أهل المدينة ومكة خاصة أما السادس فيبحث في تراجم الكوفيين، والسابع في البصريين وأهل خراسان والشام والمدائن، والثامن في النساء. ويتبين من هذا أن الأجزاء الخمسة الأولى والثامن تتناول أهل الحجاز، وقد اعتمد بالدرجة الأولى على الواقدي، غير أنه نقل من عدد كبير غيره نصوصاً متباينة في العدد والطول. والكتاب غني بالمعلومات عن الحركة الفكرية ومظاهر الحياة الاجتماعية كالألبسة والزينة. وفيه معلومات عن الأماكن والإدارة والملكيات، غير أن هذه المعلومات مبعثرة، كما أن المؤلف اهتم بالقراء والأتقياء فخصهم بفصول طويلة، وأهمل الجوانب الإدارية والسياسية. وقد صار كتاب ابن سعد نموذجاً ومصدراً تابعه كثير ممن ألفوا في الرجال كأبي حاتم

الرازي، وابن عبد البر، وابن الأثير، وابن حجر العسقلاني. والطبعات الحالية للكتاب ناقصة فقد فيها تراجم عدد من الصحابة والتابعين.

إن مكانة الحجاز في تاريخ الإسلام، والحوادث الخطيرة التي حدثت فيه وخاصة في القرن الأول وأوائل القرن الثاني، كواقعة الحرة، وثورة ابن الزبير، وهجوم الخوارج، وقيام محمد النفس الزكية، وثورة العبيد، فَضْلاً عن الأحداث السلمية التي حدثت فيه، أثارت اهتمام المؤرخين فتتبعوا أخبارها وذكروها ضمن التيار العام لتاريخ الإسلام، كما خصص لها بعضهم كتباً خاصة، فقد ألف عن الحرة كل من أبي عبيدة وأبي مخنف والواقدي والغلابي، وألف أبو مخنف كتاباً عن حصار ابن الزبير[1]، ولم يبق من هذه الكتب إلا مقتطفات نقلها الطبري في تاريخه، والبلاذري في كتابه «أنساب الأشراف» والسمهودي في «وفاء الوفا» وفي ثنايا هذه الكتب معلومات عن أماكن في الحجاز، وعن طرق المواصلات والمراكز العسكرية، وبعض التفاصيل عن خطط المدن، وخاصة مكة والمدينة، وهذه المعلومات ذات أهمية كبيرة لأن ورودها في زمن ما يعين على تعيين تاريخ ذلك المكان. غير أنها معلومات متفرقة مشتتة وغير متناسقة أو كاملة.

لقد ظهر في الحجاز، قبل الإسلام وبعده، عدد غير قليل من الشعراء، عاش بعضهم في البادية والريف كشعراء الهذليين والعذريين، وعاش الآخرون في المدن كعمر بن أبي ربيعة، وقد تطرق هؤلاء الشعراء في شعرهم إلى ذكر كثير من الأماكن والعشائر والأحداث السياسية وبعض المنتوجات، وقدموا صوراً متعددة من الحياة، والشعراء يتميزون بضبط الأسماء لأن حركات الكلمات تؤثر في الوزن والقافية؛ واهتم اللغويون بشعر هؤلاء الشعراء فشرحوه وفسروه وقدموا

---

١ ـ يضم كتاب الفهرست لابن النديم، وكتاب الاعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ للسخاوي، أوسع قائمة بأسماء الكتب التي ألفها في التاريخ. وقد أعيد طبع كتاب السخاوي معه تعليقات وافية أضافها (روز نثال) وقمت بترجمتها ونشرها في كتاب علم التاريخ عند المسلمين، وقد أضفت إلى هذا الكتاب ما ورد في فهرست ابن النديم من كتب تاريخ مصنفة تبعاً لمواضيعها.

في ذلك معلومات إضافية قيمة عن الحجاز وأحواله.

غير أن الشعر عادة غير مفصل أو شامل في وصفه، أو دقيق في ضبطه، فقد يذكر مكانين معاً، وهما متباعدان في الموقع، وهو بالتالي تعبير عن مشاعر الشاعر وعواطفه، وقد يبتعد التعبير العاطفي الشخصي عن الدقة. كما أن شروح اللغويين ليست دائماً وافية أو دقيقة.

لقد كان المأمول أن الحج الذي يؤديه سنوياً عدد كبير من المسلمين، فيهم العلماء والمفكرون، سيثمر كتباً يدون فيه الحجاج ملاحظاتهم، فتكثر كتب الرحلات التي مبعثها الحج، غير أن الواقع غير ذلك، فإن عدد الرحالة الذين ذهبوا إلى الحج ودونوا أخبار رحلاتهم قليلون جداً ومتأخرون، ولعل من أقدم من وصلتنا رحلاتهم من هؤلاء الحجاج هو ابن جبير الذي جاء في أواخر القرن السادس الهجري، وهو ومن تلاه متأخرون عن الفترة التي ندرسها الآن.

وقد ظهرت في القرن الثالث الهجري عدد من كتب المسالك والممالك، وكتب الجغرافية التي وصفت طرق المواصلات ومحطاتها، وأقاليم العالم الإسلامي، وخصت الحجاز بفصول منها، وقدمت معلومات طيبة عن هذا الإقليم، واستمدت كثيراً من معلوماتها من سجلات الدواوين، كما نقل بعضها معلومات من المتقدمين، ولكننا سوف لا نتناولها بالتحليل لأنها متأخرة نسبياً، ولأنها تتابع نماذج في التأليف كانت سائدة في المشرق دون الحجاز[1].

إن كافة الأصناف التي ذكرناها فيما سبق فيها مادة قيمة عن الحجاز وأحواله في القرون الأولى، غير أن هذه المادة مشتتة ومبعثرة، وقد ذكرت بصورة عرضية، ومهما حاول الإنسان جمعها وترتيبها، فلا يكفي أي مصدر منها، بل وكلها مجتمعة على إعطاء صورة متماسكة واضحة لأحواله، لا نقصاً في

---

١ ـ إن سياق البحث اقتضى إعطاء نظرة عامة والاكتفاء بذكر الكتب الرئيسة، أما من يريد التفاصيل عن الكتب في كل من المواضيع التي ذكرناها فيحسن الرجوع إلى الكتب المختصة وخاصة كتاب بروكلمان عن تاريخ الأدب العربي؛ وكتاب فؤاد سزكين «تاريخ التراث العربي».

مؤلفيها، بل لأنهم لم يكونوا يهدفون إلى ذلك، إذ أن مؤلفي كل صنف كان لهم هدف بيناه، ولذلك فإن المعلومات التي أوردوها ينبغي أن تعتبر مكملة أو موضحة لمؤلفات الكتاب الذين ألفوا كتباً تدور حول الحجاز أو إحدى مُدنه بالدرجة الأولى، وهو الموضوع الذي نريد تناوله بالبحث في مقالنا هذا.

ولا بد من الإشارة إلى أننا سنقصر بحثنا هذا على دراسة المؤلفات، أو الأفكار والمعلومات التي دونت في الكتب ووصلتنا بنصها أو بما نقل عنها، فلا ندخل الأفكار والآراء والمعلومات التي من المحتمل، أو من الراجح، أنها كانت معروفة في عصرها، أو أشغلت اهتمام المعاصرين في زمنها ولكنها ضاعت وفقدت فلم يصلنا منها شيء. حيث أن فقدان هذه المعلومات يجعل من الصعب الحكم على قيمتها وأهميتها أو تقرير النسبة بين اهتمام الناس في قضية ما وبين تدوينهم لها.

ولا ريب أن الحركة الفكرية التي ظهرت في العالم الإسلامي في زمن مبكر، كانت تعتمد بالدرجة الأولى على المناقشات والآراء التي تحفظ عن ظهر قلب وتنقل مشافهة إلى أن بدأ التدوين على نطاق واسع بشكل كتب بعد انتشار الورق في أواخر القرن الثاني، وهنا تبرز مشكلة تقرير نسبة الأخبار وتعيين مَصْدرِها الأصلي. ولتوضيح ذلك نقول إن الطبري في كتابه: «تاريخ الأمم والملوك» مثلاً اقتصر على إيراد روايات المصادر القديمة عن الأحداث التاريخية، وإن أغلب هذه المصادر لم تصلنا من أصحابها بشكل كتب، لأن أصحابها لم يدونوا معلوماتهم في كتب وأبقوها بشكل روايات شفهية إلى أن جاء أصحاب الكتب فدونوها ذاكرين مصادرهم أو مغفليها، فالطبريي يروي مثلاً كثيراً من الروايات عن سيف بن عمر الذي يروي بدوره عن عدد من الشيوخ مثل محمد وطلحة وزياد وغيرهم، إن هذه الأخبار يمكن أن يعتبر صاحبها محمد (الشيخ الأول) أو سيف (الناقل الذي جمع الروايات في كتاب) أو الطبري (الذي نقل كتاب سيف وأوصله لنا). أما نحن في بحثنا هذا فسنعتبر المؤلف هو الشخص الذي روى مؤرخو الفكر الإسلامي أنه ألف كتاباً في الموضوع،

سواء وصلنا ذلك الكتاب كاملاً أم عن طريق المقتطفات عنه، ونأخذ بنظر الاعتبار أيضاً كثرة النقول المنسوبة إلى هذا المؤلف والتي اقتبستها الكتب المتأخرة عنه. وعلى هذا فإننا نعتبر سيف بن عمر هو المؤلف الحقيقي، وندرس ما روى عنه الطبري باعتبار أن الطبري ناقل، هذا مع العلم أننا لا نغفل، عند الاقتضاء ذكر شيوخ المؤلف والناقلين عنه.

ولا بد من الإشارة إلى أن معظم هؤلاء المؤلفين الأولين كانوا يهتمون بذكر مصادرهم التي أخذوا عنها معلوماتهم، غير أن هذه المصادر في الغالب متعدده وكثيرة جداً، وقلما ينقل المؤلف من شيخ أكثر من رواية واحدة، وفي بعض الأحيان كان المؤلف يغفل اسم الشيخ ويكتفي بذكر كلمة «أخبرنا الثقة» أو «أخبرني من أثق به» وكثيراً ما يشير صراحة إلى أنه جمع روايات شيوخ متعددين وألف بينها، فيوردها رواية واحدة متماسكة لا يتبين منها مدى التباين الموجود بين روايات مختلف الشيوخ، كما أن هذا المؤلف يورد عادة كثيراً من المعلومات المستمدة من اطلاعه ومعرفته وخاصة فيما يتعلق بالأحوال الموجودة في عصره. فهو إذاً ليس مجرد جَمّاع لروايات الشيوخ، بل كثيراً ما يختار منها، ويؤلف بينها ويضيف إليها مما يعرفه عما يبحثه.

ولا شك في أن هذا الجهد يبرر اعتباره «مؤلفاً» بالرغم من اعتماده في كثير من معلوماته على رواة آخرين، ذلك أن جمع الروايات والتأليف بينها والإضافة إليها وتنسيق كل ذلك ببحث قد لا يكون متماسكاً ولكنه على كل حال يحتفظ بشيء من التسلسل لا بد أن يطبع البحث بطابع خاص مميز.

ولا بد من الإشارة إلى عدم وجود حقوق طبع عند الأقدمين، وإلى أن معظم المؤلفين القدامى كانوا لا يكتبون كتبهم بخطهم، بل يعتمدون في ذلك على إملائها على تلامذتهم، مما يعرضها إلى اختلاف الروايات بضبط الأسماء والنصوص، الأمر الذي جعلنا نجد للكتاب الواحد عادة روايات متعددة تتباين في ضبط الأسماء وفي كمية المعلومات أحياناً. ولكن مما يخفف أثر هذا الأمر

هو أن الأقدمين بفضل اطلاعهم الواسع وتدقيقهم في دراسة أشخاص الرواة استطاعوا أن يقرروا بعض الرواة المعتمدين، بل أن المؤلف كثيراً ما يقرر بنفسه الرواية المعتمدة من كتابه، ولهذا أهمية كبيرة في كتب التاريخ التي لم يخضع كثير من رواتها إلى نفس التمحيص الذي وجه إلى رواة الحديث.

إن أغلب المؤلفين الذين حددنا طابعهم أعلاه، ضاعت مؤلفاتهم ولم يصلنا منها إلا المقتطفات التي نقلها المتأخرون كالبكري في «معجم ما استعجم» وياقوت في «معجم البلدان» وابن النجار في «الدرة الثمينة في أخبار المدينة» والزين المراغي في «تحقيق النصرة بتلخيص معالم دار الهجرة» والسمهودي في كتابه العظيم «وفاء الوفا في أخبار دار المصطفى». ولا ريب أن هذا يؤدي إلى أن يكون بحثنا أولياً، واستنتاجاتنا تمثل الخطوط الرئيسية دون أن تكون شاملة لكل التفاصيل، لأن الكتب الناقلة المتأخرة كثيراً ما تنقل من المؤلفين الأولين دون الإشارة إلى مصدرها، مما قد يؤدي إلى عدم إدخال كثير من معلومات المؤلف الأول في بحثنا، كما أن الناقل المتأخر قد لا يكون نقل كل ما جاء في المؤلف القديم بل اختار منه ما رآه ملائماً وحذف نصوصاً أخرى قد تكون مهمة جداً في رأينا، ومع أنه يمكن علاج هذا بجمع كل ما نقلته كافة المصادر، إلا أن هذا ليس بالأمر السهل، كما أنه قد لا يغني في تكوين صورة كاملة للمؤلف القديم، إذ قد تتفق كافة المصادر على حذف نصوص معينة؛ ومع هذا فحتى لو تمكنا من جمع كل نصوص الكتاب المفقود مما نقل عنه، فإن هذا لا يكفي لإعطاء صورة كاملة عن الكتاب، لأن النصوص مقتطفات جزئية لا تكفي وحدها لتوضيح تنظيم الكتاب وتسلسل أبحاثه، مما له أهمية كبرى في تقرير قيمة الكتاب.

محمد بن الحسن بن زبالة:

يقول السمهودي إن «ابن زبالة ويحيى أقدم من أرّخ للمدينة، ولا شك أن ابن زبالة أسبق إذ يؤخذ من كلامه أنه وضع كتابه في صفر سنة ١٩٩ هـ»، وابن زبالة هو محمد بن الحسن، وهو أحد أصحاب الإمام مالك بن أنس (وفاء

ج ١ ص ٢٥٢[1].) شيخ الزبير بن بكار (وفاء ج ١ ص ١٥٠) الذي كان من رواة كتاب ابن زبالة (وفاء ج ١ ص ١٤).

ألف ابن زبالة كتابه «أخبار المدينة» سنة ١٩٩هـ، ولم يذكر له غيره، وقد فقد هذا الكتاب، ولكن بقيت منه نصوص نقلها المتأخرون، فقد نقل عنه الطبري في أحد عشر موضعاً عن بعض الأحداث التي جرت في المدينة، ونقل عنه ابن رسته في الأعلاق النفيسة في أربعة مواضع، كما نقل عنه ابن النجار في كتاب «الدرة الثمينة في تاريخ المدينة» عشرين نصاً معظمها عن طريق الزبير بن بكار، ونقل عنه الزين المراغي في كتابه «تحقيق النصرة بتلخيص معالم دار الهجرة» في ستين موضعاً، كما نقل عنه السخاوي في كتاب «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» في عدة مواضع، غير أن أوسع من نقل عنه هو السمهودي في كتاب «وفاء الوفا» حيث ذكر صراحة أنه نقل عنه في ٣٥٠ موضعاً، فضلاً عن نصوص يرجح أنه نقلها عنه وإن كان لم يشر إلى ذلك، ونظراً لفقدان كتاب ابن زبالة وكثرة النصوص التي أوردها السمهودي عنه، فسنعتمد فيما يلي على ما نقله السمهودي للحصول على فكرة عامة عن نطاق بحث ابن زبالة وطريقته، مع العلم أن السمهودي لم ينقل كل ما أورده ابن زبالة، وقد أشار إلى ذلك بصراحة عندما قال إنه حذف من ابن زبالة بعض ما أورده عن اليهود (وفاء ج ١ ص ١١٦)، وإنه لخص بعض أبحاثه ومزجها بغيره (وفاء ج ١ ص ١٣٥). ورغم هذا فهو يعتبر ابن زبالة «ضعيف» (ج ٢ ص ٣٣).

لا يهمل ابن زباله ذكر الشيوخ الذين نقل عنهم، وقد ذكر منهم أكثر من مائة، وقلما يروي عن أي منهم أكثر من رواية واحدة، وأغلبهم من أهل المدينة، وكثير منهم ممن اعتمد عليهم ابن اسحق والواقدي وروى عنهم المحدثون. غير

---

١ ـ لقد طبع كتاب «وفاء الوفا في أخبار دار المصطفى» للسمهودي مرتين: الأولى بمطبعة الآداب والمؤيد سنة ١٣٢٦هـ والثانية بمطبعة السعادة سنة ١٩٥٦ والصفحات المذكورة في المقال عن الطبعة الأولى.

أن معظم ما نقله السمهودي عن ابن زبالة كان مباشرة، خاصة فيما يتعلق بأخبار المدينة وخططها في زمنه.

لقد تناول ابن زبالة بالبحث اسم المدينة، وحرمها، وبدء سكنها، وتاريخ اليهود فيها وعشائرهم، والأوس والخزرج وخطط عشائرهم، وطريق الهجرة. وفصّل في مسجد الرسول وأصله وذرعه وعلاماته وزخرفته، وتخليقه، والمنبر، والسواري، والأسطوان، والمنائر، وتوسيعات المسجد في زمن الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين، وقبر الرسول ﷺ وقبور الصحابة، والسقايات والبلاليع، وآداب المسجد، والقناديل والأبواب، والدور التي حوله، كما بحث أسواق المدينة، وسوق هشام، والمصلى، وعدداً كبيراً من المساجد التي صلى فيها الرسول ﷺ، والبقيع وآبار المدينة، وصدقات النبي، وطريق النبي إلى مكة، ومساجده في الحجاز والعقيق.

ويتبين مما ذكرنا أن نطاق بحث ابن زبالة واسع، تناول مختلف المواضيع، إلى درجة يمكن القول بأنه وضع الطريق الذي سار عليه من ألف بعده عن المدينة، كابن النجار والمراغي والسمهودي. غير أنه لا يمكن الجزم بالتسلسل الذي اتبعه ابن زبالة في بحثه، إذ ربما عدل السمهودي أو بدل فيه، وقد أشار السمهودي إلى أن ابن زبالة صدّر كتابه في بدء من سكن المدينة، بينما وضعها السمهودي بعد بحثه عن تسمية المدينة وحرمها (وفاء ج ١ ص ١١٠).

أما أسلوب ابن زبالة فهو دقيق مركز خال من اللغو أو الزخارف اللفظية، وكتابته بسيطة واضحة مفهومة.

يحيى بن الحسن العلوي:

لقد ذكرنا أعلاه أن السمهودي يقول: إن «يحيى وابن زبالة هما أقدم من أرخ للمدينة، وهما عمدة في ذلك»، وهذا المؤلف هو يحيى بن الحسين بن جعفر العلوي (وفاء ج ١ ص ٤٨) وهو جد أمراء المدينة الذين كانوا يحكمونها

في زمن السمهودي (وفاء ج ١ ص ١٧٤)، وهو من أصحاب مالك «وكانت وفاته سنة ٢٧٧ هـ عن ثلاث وستين سنة (وفاء ج ١ ص ٢٥٢) وهو من الشيوخ المؤلفين، حتى إن السمهودي يقول: إن «ابن زبالة وإن كان ضعيفاً ولكنه اعتضد بموافقة يحيى له وروايته لكلامه من غير تعقيب به» (وفاء ج ١ ص ٢٥٢)

وكتاب يحيى عنوانه «أخبار المدينة» (وفاء ج ١ ص ١٧٤، ٣٠٣ ج ٢ ص ١٧، ٤٠١) وقد اطلع السمهودي على عدة نسخ منه، فمنها نسخة رواها راوٍ لم يذكر اسمه (وفاء ج ١ ص ٤٠٨) ومنها نسخة رواها ابنه طاهر عن أبي الحسن المدائني (وفاء ج ١ ص ٣٦٠)، وثالثة رواها طاهر عن أبيه مباشرة (وفاء ج ١ ص ٤٨، ١٧٤، ٣٠٥، ٣٤٣، ج ٢ ص ٤٠٢) ورابعة رواها الحسين بن محمد بن يحيى حفيد المؤلف (وفاء ج ١ ص ١٧٥، ٣٥٠ ج ٢ ص ٤٠٢)، وقد ذكر من رواة نسخة طاهر، ابن فراس (وفاء ج ١ ص ٣٩٤)، وقد ذكر السمهودي أن بين النسخة التي رواها طاهر عن أبيه والتي رواها الحسين اختلاف حيث روى الأول خبراً لم يروه الثاني (وفاء ج ٢ ص ٢٠٤).

إن أبرز شيوخ يحيى الذين اقتبس منهم هو ابن زبالة، حيث كان يروي عنه بدون تعقيب (وفاء ج ١ ص ٢٥٢)، وقد أشار السمهودي إلى مثل هذه الاقتباسات في ستة وأربعين موضعاً في الجزء الأول غير أن يحيى يورد أخباراً عن غير طريق ابن زبالة وفي نفس المواضيع التي تناولها هذا، وبذلك يمكن اعتبار كتابه مكملاً لكتاب ابن زبالة.

وقد روى يحيى عن شيوخ آخرين غير ابن زبالة، ذكر منهم السمهودي أكثر من ثمانين شيخاً، وقد روى عن كل واحد منهم تقريباً رواية واحدة.

لقد فقد كتاب يحيى، ولم تبق منه إلا مقتطفات نقلها المتأخرون، فقد نقل منه الزين المراغي في خمسة مواضع، والسخاوي في أربعة مواضع، غير أن أوسع من نقل عنه هو السمهودي، فقد نقل عنه في ٢١٠ مواضع، وهو مقدار

يكفي لتكوين فكرة عامة عن نطاق الكتاب، ويبدو من هذه المقتطفات أن يحيى بحث في هجرة الرسول ﷺ ونزوله قباء ثم استقرار مقامه في بني النجار، والمربد، وبناء المسجد، وتحويل القبلة، والمنبر، ومعتكف الرسول، وبيوت زوجات النبي، وأبواب المسجد، وتوسيعه، والدور التي حوله، وزيادة الخلفاء وخاصة الوليد، والمؤذنين، والحرس، ومواضع قبر الرسول والخلفاء، وتجمير المسجد، والبلاليع، والأبواب، والمصلى وقباء، وبعض مساجد المدينة التي صلى فيها. ويتبين من هذا أن بحثه مقصور على المدينة دون ما حولها من وديان أو مساجد.

علي بن محمد المدائني:

يذكر ابن النديم أن المدائني ألف كتابين أحدهما عن المدينة، والثاني عن حمى المدينة وجبالها وأوديتها، (الفهرست ص ١٥١ طبعة القاهرة) غير أن المصادر المتأخرة لم تنقل منهما، وحتى السمهودي لم ينقل منه إلا نصاً واحداً عن وادي قناة (وفاء ج ٢ ص ٢١٥).

وجدير بالملاحظة أن المدائني من أهم المؤرخين المسلمين الأولين، وقد كان العماد الأول للطبري في أخباره عن خراسان، وفي كثير من أخباره عن أحداث البصرة، كما أنه ألف عدداً من الكتب عن الوفود، ومزاح النبي ﷺ، وأمهاته، ورسائله، وكتبه، وأقطاعه، وخطبه، وعهوده، وأمواله، وعماله (الفهرست ص ١٤٧).

وهذه العناوين تدل على سعة أفق المدائني، واهتمامه بالنواحي الإدارية والاجتماعية والمالية التي لم يتناولها ابن اسحق والواقدي والكثرة من مؤرخي السيرة الذين تابعوا هذين المؤلفين، اللهم ما عدا ابن سعد الذي بحثها دون أن يشير إلى المصدر الذي استمد منه معلوماته، ومن الصعب أن نعتبر إغفال مؤرخي السيرة وابن سعد للمدائني راجع إلى تجريحهم له، إلا لما اعتمد عليه الطبري مثل هذا الاعتماد الكبير، يصعب أن نفهم لماذا أن مؤرخاً عظيماً

كالمدائني، يعتمد الناس على معظم كتبه في مختلف المواضيع، إلا في تاريخ المدينة ودراسة حياة الرسول ﷺ.

عمر بن شبة:

وممن ألف في تاريخ المدينة عمر بن شبة النمري الذي ولد سنة ١٧٣ هـ، وسكن بغداد أمداً من الزمن، ثم انتقل إلى سامراء حيث توفي سنة ٢٦٢ هـ، وكان «معاصراً ليحيى وقبله بيسير» وفاء ج ١ ص ٢٥٢).

لقد ذكر ابن النديم لابن شبة كتباً عن البصرة، والكوفة، ومكة، والمدينة وعن أمراء كل منها، فضلاً عن كتب أخرى عن بعض أحداث التاريخ الإسلامي، وفي الشعر والنسب واللغة. ويمكن القول بأنه من أوائل من كتب عن تاريخ أكثر من مدينة بل كتب عن تاريخ عدة مدن اشتهرت بالتنافس بينها، مما يدل على أن كتابته لا تعبر عن نزعةٍ إقليمية محلية، بل عن تقدير فلسفي، لأهمية دراسة تاريخ المدن.

وجدير بالملاحظة أن الطبري يروي كافة أخبار المدائني تقريباً عن طريق ابن شبة، فابن شبة هو الراوية الأول للمدائني فيما كتبه عن الأحداث، فهل إن كتب ابن شبة عن المدينة هي في الأصل من تأليف المدائني وإن ابن شبة هو مجرد راوية لها؟ إننا لا نعتقد ذلك، لأنه لو كان هذا هو الأمر، لأشار إليه المؤرخون كما أشاروا إلى رواياته عن المدائني في الأحداث الأخرى، والواقع أن الطبري يميز ما يرويه عن ابن شبة، وبين ما يرويه عن المدائني بطريق ابن شبة، كما أن ابن النديم يعدد بتفصيل كتب ابن شبة ولا يخلطها بالكتب التي ألفها المدائني، فهناك تمييز واضح بين مؤلفات ابن شبة الذاتية وبين ما يرويه عن المدائني، لذلك لا يمكن القول بأن أبحاث ابن شبة عن المدينة، ومكة، هي نفس أبحاث المدائني رواها عنه ابن شبة، إنما هي أبحاث مستقلة، وهذا قد يدل على أن كتب المدائني عن مكة والمدينة كانت ضعيفة، وإن ابن شبة أدرك ضعفها فقام بتأليف كتب شاملة واسعة أصبحت هي المرجع دون كتب المدائني.

لقد كان كتاب «أخبار المدينة» لعمر بن شبة مصدراً نقل عنه عدد من المؤرخين المتأخرين، فقد نقل عنه السخاوي في التحفة اللطيفة (انظر مثلاً ج ٢ ص ٤٩ / ٦٠ / ٨١ / ٩٨ / ١٣٥ / ٢٠٤ / ٢٠٧ / ٢٥٤ / ٢٩٩ / ٣٥٢) كما روى عنه الذهبي (انظر التذكرة ج ٢ ص ٥١٦).

غير أن أوسع من نقل عنه هو السمهودي، حيث أشار إليه في حوالي ٣٥٠ موضعاً من كتاب وفاء الوفا، ونقل عنه نصوصاً يختلف طولها، وهذه المنقولات تدل على سعة الكتاب، وتعطي فكرة عن نطاق بحثه ومدى دقته. وقد وصفه بأنه «يوضح الأمور إيضاحاً تاماً وهو إمام ثقة» (ج ١ ص ٢٥٢) غير أنه لم يظفر بكل الكتاب حيث يقول: «ولم أظفر من كتابه بهذا المحل المشتمل على ذكر المسجد ولو ظفرت به لكان الشفاء» (ج ١ ص ٢٥٢).

لقد اهتم ابن شبة بوصف جغرافية المدينة ومنطقتها، فتحدث عن آبارها، ووديانها، وأسواقها، ومساجدها (وقد نقل السمهودي منه عنها قرابة المائة نص)، كما أولى الجوانب الاقتصادية عناية خاصة، ففصل في ذكر الصدقات من الأراضي والمزارع والبيوت وأورد نصوصاً كثيرة من كتب الصدقات، كما أشار إلى الملكيات.

وقد أولى ابن شبة المهاجرين عناية خاصة، فتحدث عن دورهم وخططهم، وكان المصدر الأول للسمهودي فيما نقله عن المهاجرين، ولم ينقل السمهودي عن ابن شبة نصوصاً تتعلق بخطط الأنصار، الأمر الذي يرجع إلى أن ابن شبة لم يبحثها. أو أنه بحثها ولكن السمهودي لم ير أن بحثه وصل مستوى بحث المؤرخين الآخرين فلم ينقل عنه.

ويبدو أن ابن شبة قد رتب بحثه عن المهاجرين تبعاً لعشائرهم، فهو يذكر العشيرة ثم يفصل في ذكر دور رجالها، ومن العشائر التي ذكرها: دور بني تيم[1]

---

١ ـ إن أرقام صفحات كتاب السمهودي المذكورة عن ابن شبة فقط هي من طبعة مطبعة السعادة بتحقيق محي الدين عبد الحميد.

(٤٧٣ / ٥٠٩ / ٣٢٦ / ٧٣١) ودور بني عدي بن كعب (٧٢٣ / ٧٢٥ / ٧٤٤ / ٨٨١ انظر أيضاً التحفة اللطيفة ج ٢ ص ٨١) ودور بني زهرة (٥٣٩ / ٧٢٤ / ٧٢٨ / ٧٤٣) ودور بني عبد شمس (٧٣٧ / ٧٨٢) ودور بني أسد (٧٢٣ / ٧٤٥) دور عامر بن لؤي (٧٤٣ / ٧٤٤) ودور بني مخزوم (٧٥٩) ودور بني جمح (٧٦٢) ودور بني هاشم (٧٣٤) ودور غفار (٧٥٧).

ويظهر مما نقله السخاوي في التحفة اللطيفة أنه ترجم للأشخاص أيضاً.

اعتمد ابن شبة في بعض ما كتبه على مشاهداته وخبراته الشخصية، كما اعتمد على عدد كبير من الرواة ذكرهم، ولكنه قلما ينقل من أي منهم أكثر من رواية واحدة. بل حتى الذين نص السمهودي على أنهم شيوخ ابن شبة مثل سليمان بن داود (٤٩٨) وخلاد بن يزيد بن عبد العزيز (٦٥٩) لم ينقل منهم إلا رواية أخرى، ولكن يشذ عن هذا ما رواه عن أبي غسان محمد بن يحيى الكناني).

وأبو غسان هو محمد بن يحيى بن علي بن عبد الحميد الكناني. ومن أصحاب مالك (٧٨١ / ٧٨٨ انظر أيضاً ص ٥٤٤ / ٥٦٠) «وكان عالماً بأخبار المدينة ومن بيت كتابةٍ وعلم» (٣٨٦).

نقل السمهودي عن أبي غسان في ٥٤ موضعاً، منها ١٤ بصورة مباشرة، والباقي عن طريق عمر بن شبة، ولم تذكر المصادر لأبي غسان كتاباً ألفه، ونرجح أن علمه انتقل عن طريق الرواية الشفهية» وأن عمر بن شبة هو أكبر رواته، وأنه حتى الأربعة عشر رواية التي لم يذكر مصدرها السمهودي، جاءت عن طريق عمر بن شبة أيضاً.

إن ثلاثين من النصوص التي رواها السمهودي عن ابن شبة مسندة، وهو يذكر رجال السند في معظمها، وأغلب رواياته فيها ذكر لرجل واحد، ولكن هناك سبع روايات يذكر في سنده أكثر من شخص. وهناك بعض الروايات التي لا يذكر فيها اسم صاحب السند بل يكتفي بالقول أخبرني الثقة (٥٤٨) الثقات

(١٠٣٨) من أثق به (٥٣٢ / ٦ . ٨ / ٨٣١) غير واحد من أهل العلم (٨٥٠) بعض مشايخنا (٨٤٦) بعض أصحابنا (٥٠١).

تناولت روايات أبي غسان التي نقلها السمهودي مسجد الرسول ﷺ، والبقيع وما فيه من قبور وبعض المساجد التي صلى فيها، وبعض أماكن المدينة كسوق زباله، وسوق هشام، وأريس، وحسيكة، وقباء، والعقيق، ورضوى.

الزبير بن بكار:

وممن كتب عن المدينة وما يجاورها الزبير بن بكار الذي توفي سنة ٢٥٦ هـ وهو تلميذ ابن زباله (وفاء ج ١ ص ١٥٠) وراوية كتابه (ج ١ ص ١٤).

ألف الزبير كتباً عديدة في مواضيع منوعة، عن الشعراء والمغنين وعن نسب قريش، وكان أعلم الناس بأنساب قريش خصوصاً آل الزبير، وقد اعتمد في هذا الكتاب على كتاب عمه مصعب الزبيري، فتابعه مع إضافات كثيرة قيمة.

وألف الزبير أيضاً كتابه «أخبار المدينة» (وفاء ج ٢ ص ١٦٢، السخاوي التحفة ج ٢ ص ١٦١، ١٦٢، ٣١٩.

كما ألف كتاباً عن العقيق سماه ياقوت كتاب العقيق (ج ٤ ص ٨٨٠، ج ٢ ص ٨٥٠) أو عقيق المدينة (ج ٤ ص ٦٧٣) أو العقيق في المدينة (ج ٤ ص ٤٩٢) وسماه السمهودي «معارف العقيق» (وفاء ج ٢ ص ٢٠٨) وقال ابن الفقيه الهمداني «وفي العقيق وقصوره وأوديته وحرارة أخبار كثيرة وللزبير بن بكار فيه كتاب مفرد» (البلدان ص ٢٦).

أما كتاب الزبير «أخبار المدينة» فهو كتاب مفقود لا نعلم نطاقه وطبيعته، لأن ما نقله السمهودي عنه أقل من أن يكفي لإصدار حكم واضح عليه. ومما يزيد الأمر صعوبة أن الزبير بن بكار هو تلميذ ابن زبالة (وفاء ج ١ ص ١٥٠) وراوية كتابه (وفاء ج ١ ص ١٤) وأن مؤرخي المدينة اعتمدوا على ابن زبالة

في دراستهم للمدينة، ولذلك لم ينقلوا من الزبير عن أخبار المدينة وخططها إلا نصوصاً قليلة جداً، فالسمهودي الذي يعتبر كتابه أوسع مؤلف عن المدينة لم يشر إلى أنه نقل عن الزبير نصوصاً في غير العقيق، إلا نصين الأول عن خطط بني مغالة وحديلة (ج ١ ص ١٥٠ وانظر نفس النص في ياقوت ج ١ ص ٧٤٨) والآخر عن مؤذن مسجد الأحزاب (ج ٢ ص ٤٣ انظر أيضاً ياقوت ج ١ ص ١٤٧) أما بقية النصوص التي رواها عن الزبير، فقد أشار إلى أن الزبير أخذها عن ابن زبالة (انظر مثلاً ج ١ ص ١٣ ـ ١٤، ص ٣٩١، ج ٢ ص ١٨٨).

وقد نقل ياقوت عن الزبير نصوصاً تعلق بأماكن المدينة منها ما ذكرناه أعلاه ومنها ذكره عن البقال (ج ١ ص ٦٩٩) والراجح أنه أخذها من أخبار المدينة، ولكنه نقل نصوصاً كثيرة منه عن مكة وآبارها (انظر ج ١ ص ١٤٦ / ٣٤٦ / ٥٢٤ / ٦٥٩ / ٧٤١ ج ٢ س ١٤، ج ٣ ص ٢٨ / ٣٠٥ / ٦٤، كما نقل عنه البكري نصوصاًعن المدينة ربما كانت مأخوذة من «أخبار المدينة» (انظر ص ٣٧٧ / ٤٩٨ / ٥٩٤ / ٩٥٦ / ٩٨٤) هذا فضلاً عن نصوص أقرب إلى أنها مأخوذة من كتاب النسب أو الكتب الأخرى.

نقل السمهودي نصوصاً طويلة عن الزبير بن بكار عن العقيق والوديان والغدران التي تصب فيه (ج ٢ ص ٢١٠ ـ ١١، ٢١٩، ٢٢٠) وهي تشمل العقيق منذ مبتدئه حتى مصبه، في البحر، ما عدا القسم القريب من المدينة. ولكن يظهر أن ما نقله السمهودي هو ملخص وليس بالأصل، بدليل أنه في الجزء الثاني:

١ ـ يذكر في ص ٢١٠ الفلجة مجردة، ثم يذكر في ص ٣٥٦ فلجة من أودية العقيق كما سبق. قال الزبير وفيها يقول أبو وجرة السعدي:

إذا تربعت ما بين الشريق إلى روض الفلاح أولات السرج والعنب
واختلت الجو فالأجراع من حرج فما لها من ملاحات ولا أحلب

٢ ـ يذكر في ص ٢١٠ مرخ، وينقل في ص ٣٧٢ عن الزبير مرخ وذو

مرخ في العقيق وأنشد لأبي وجرة.

٣ ـ يذكر في ص ٢١٠ «شعاب الحمري والفراء وعيرين» ولكنه يقول في ص ٣٤٧: ولهذا قال الزبير في أودية العقيق: ثم شعاب الحمراء والفراة وعيرين، قال وفي عيرين يقول الأحوص:

أقوت زواوة من أسماء فالجمد فالنصف فالسفح من عيرين فالسند

٤ ـ يذكر في ص ٢١٠ «ثم راية الغراب» ويقول في ص ٣٥٣ يقول «قال الزبير في أودية العقيق: ثم راية الغرب وفيها يقول معن بن أوس وذكر البيت:

فمندفع العلان من جنب منشد فنصف الغراب خطبه وأساوده

٥ ـ يذكر في ص ٢١٠ «ثم نبعة العشرة ثم نبعة الطوى ثم الحنينة ثم النبعة».

وهو يعيد ذكرها في ص ٣٨٤ ويضيف «قال الزبير عقبة: وفي النباع يقول خفاف بن ندبة: عشقت دياراً ببطن النباع. فاقتضى أن النباع ما ذكر

٦ ـ يذكر في ص ٢٢٠ وادي ترعة مما يلقى أضم من ناحية القبلة. ويذكر في ص ٢٧٠ «قال الزبير عقبه: وفي ترعه يقول بشر السلمي:

أرى أبلي أحست نحن لقاحها بترعة ترجو أن أحل بها إبلا»

٧ ـ يذكر في ص ٢٢٠ عن السيول بعد عين أبي زياد باضم «ثم تلتقي هذه السيول وادي نقمى»، ويقول في ص ٣٨٤ «وسبق في مجتمع الأودية أن وادي نقمى يلقاها أسفل من عين أبي زياد بالغابة وروى الزبير عقبه عن عمر بن عبدالله بن معمر أن اسم نقمى ليس نقمى وإنما هو نقمان أي بالتثنية، وان اسمه أولاً كان عرس، فخرج رجلان من العرب لقومهما فرجعا فلم يحمدا فقيل نقمان أي بالتثنية فسميا بذلك السبب نقما».

ويتبين من كل هذه النصوص الاضافية التي أوردناها نقلاً عن السمهودي في آخر كتابه، إن ما كتبه عن العقيق في (ص ٢١٠ ـ ١١، ٢٢٠) هو مختصر، فقد حذفت منه الأشعار، يضاف إلى ذلك أن ياقوت ينقل عن كتاب العقيق للزبير أماكن في العقيق منها روضة العقيق (ج ٢ ص ٨٥٤) ومنيرة (ج ٤ ص

٦٧٣) ونسر (ج ٤ ص ٧٨٠) وهي غير مذكورة عند السمهودي، مما يدل على حذف السمهودي بعض ما أورده الزبير، غير أننا لا نستطيع الجزم بمقدار ما حذف.

أولى السمهودي القسم الذي يمر من العقيق قرب المدينة عناية خاصة، فأورد عنه تفاصيل وافية ذكر فيها الاقطاعات والمزارع والقصور الواقعة عنده، وكثيراً من الأشعار التي تذكر هذه الأماكن، وقد استوعب ذلك منه اثنين وعشرين صحيفة من الجزء الثاني (١٨٨ ـ ٢١٠) وقد ذكر من مصادره عنها ابن زبالة (١٨٧ / ١٨٨ / ١٩٠ / ١٩٩ / ٢٠٦ / ٢٠٨ / ٢٠٩). وأبو غسان (١٨٧) وأبو العباس العراض (١٨٧) وابن شبة (١٨٧ / ١٩٠ / ١٩١ / ٢٠٦ / ٢٠٩) والهجري (١٨٨ / ١٩٩ / ٢٠٠) وعياض (١٨٩) والمطري (١٨٩) والمجد (١٩٥) والأسدي (١٩٥) والزبير (١٨٨ / ١٩٠ / ١٩٤ / ١٩٦ / ٢٠٠ / ٢٠٨).

ولا ريب أن هذه المصادر التي نص عليها السمهودي لم ترو إلا بعض المادة الواسعة التي ذكرها في هذا الفصل غفلاً عن المصدر. غير أنه بالمقارنة مع ما ذكرته الكتب الأخرى يمكن تعيين مصدرها: ففي ص ١٩١ يذكر اقطاع مروان بن الحكم لعبدالله بن عياش ما بين الميل الرابع من المدينة إلى ضفيرة أرض المغيرة بن الأخنس، ولا ينسب مصدر القول، وهذا النص نفسه موجود في السمهودي (ج ٢ ص ٣٣٩) وفي ياقوت (ج ٣ ص ٤٧٥) منسوباً إلى الزبير بن بكار، مما يدل على أن الفصل كله إلى ص ١٩٥ مأخوذ من الزبير، ومما يؤيد ذلك أنه يتناول أملاك الزبيريين التي عني الزبير بها واشتهر بمعرفته فيها، يضاف إلى ذلك أن معلوماته محلاة بكثير من الأشعار، وهي مما يتميز به الزبير.

كما أن كثيراً من المادة المذكورة عن العرصة (ص ٢٠٠ ـ ٢٠١) مأخوذة من الزبير بدليل أنه يقول بعد ذكره أبياتاً«قال الزبير ولم يصح عندي الشعران» (ص ٢٠١).

وهذا ينطبق على ما ذكره عن الجماوات وخاصة من منتصف ص ٢٠٨ إلى منتصف ص ٢٠٩ والواقع أن السمهودي يذكر في ص ٢٠٦ «نقل ابن زبالة وغيره أن الجماوات ثلاث: الأولى جماء تضارع التي تسيل على قصر عاصم وبئر عروة» وهذا النص ينقله ياقوت منسوباً إلى الزبير (ج ١ ص ٨٥٣).

ومهما كانت هنات ما نقله السمهودي عن الزبير بن بكار فيما يتعلق بالعقيق، فإنه يمكن تكوين فكرة عنه، وهو الدقة والتركيز، والاهتمام بالأخبار والشعر، ومراعاة التسلسل الجغرافي إلى قدر محدود، غير أنه لا يقارن بالسكوني الذي بحثه أقرب إلى الجغرافية الصرفة من حيث اهتمامه بذكر تسلسل المواضع الجغرافي.

أبو عبد الله الأسدي:

وممن ألف عن المدينة ومنطقتها أبو عبدالله محمد بن أحمد الأسدي (ج ١ ص ٦٨) وقد فقد كتابه، إلا أن السمهودي اعتمد عليه في أكثر من خمسين موضعاً من الجزء الثاني. وقد وصفه بأنه من المتقدمين (ج ٢ ص ٥٤ / ١٨٩) وأنه «يؤخذ من كلامه أنه كان في المائة الثالثة» (ج ٢ ص ١٦٤)، وذكر أن له «منسك» ذكر فيه المساجد التي تزار بالمدينة ومنها مسجد النور ثم ذكر المساجد التي تزار بناحية المدينة وما حولها مسجد النور أيضاً (ج ٢ ص ٧٣) ومسجد السقيا (ج٢ ص ١٤٣) وعينين (ج ٢ ص ٥٤).

وقد صرح بنحوه الإمام أبو عبدالله الأسدي فإنه ذكر المساجد الخارجة عن المدينة ثم ذكر المساجد التي بالمدينة (ج ١ ص ٥٥٣) «الإمام أبا عبدالله الأسدي من المتقدمين لما عدد من كتابه الأماكن التي تزار في المدينة الشريفة قال مسجد الفتح على الجبل ومسجد ذباب على الجبل» (ج ٢ ص ٥١).

نقل السمهودي عن أبي عبدالله الأسدي في الجزء الثاني نصوصاً كثيرة عن أماكن مسجد عينين «وقد ذكر هذا المسجد أبو عبد الله الأسدي من المتقدمين وسماه مسجد العسكر فقال حتى تعد يد المساجد ومسجد العسكر

ومسجد عيين هذا في أصل الجبل» (ج ٢ ص ٥٤). الطريق بين المدينة ومكة فذكر بئر عروة (١٩٥) وذي الحليفة (١٦٦ / ٢٥٤ / ٢٩٤) والسيالة (١٦٦ / ٣٩٠) وورقان (٢٩٠ / ٢٩٢) ومسجد الظبية (١٦٧) والروحاء (٣١٤) وشنوكة (٣٣١) ومسجد المنصرف (١٦٨) والرويثة (١٦٩ / ٣١٦) ومسجد المنبجس (١٧٠) والعرج (٣٥٩) والحفيرة (٢٧٠) والطلوب (١٧١ / ٣٢٣) والأثاية (٢٨١) والعاند (٣٤٢) وتعهن (٢٧١) والأبواء (١٧٢) والجحفة (١٧٢) وخم (٣٠١) والمدارج (٣٦٩) وامج (٢٤٩ / ٢٨١) ولحيا جمل (٣٦٦) والجي (٣٨٤) والبيضة (١٧٣) وخليص (١٧٣ ـ ٤) والتنعيم (١٧٥) ومسجد عائشة (١٧٦) وكراع الغميم (٣٥٤) وقدس (٣٥٩) ووادي الأزرق (٢٨١).

ووصف من طريق نجد بركة أوطاس (١٨٣) والرحضية (٢٤٢) وحزم عوال (٣٢٣) وأفاعية (٢٤٨) وقباء (٣٥٨) وبطن نخل (٢٦١) وكليه (٣٦٥).

ووصف من طريق الكوفة ذو القصة (٣٦٢) والطرف (٣٣٩) والمغيث (٣٧٦) والربذة (٢٢٧) وفيد (٢٣٥) ونخيل (٣٨٢) ونهر السائب (٣٥٤) والقاحة (٣٥١).

كما أنه وصف طريق البصرة ولكن لم ينقل منه في وصف هذا الطريق إلا ما قاله في ضربه (٢٢٨) أما شمال المدينة فلم ينقل منه إلا وصف ذي المروة (٣٧٢).

يتبين من النصوص التي نقلها السمهودي عن الأسدي اهتمامه بالمساجد التي صلى فيها الرسول ﷺ، والطرق التي تتفرع من المدينة، فسجل أبعادها بالأميال، وأعلام البريد، والمياه والآبار، والعشائر من السكان.

عرام بن الأصبغ السلمي:

وممن ألف عن الحجاز عرام بن الأصبغ السلمي الذي لا نعلم عنه سوى الإشارة التي ذكرها ابن النديم بقوله: إنه أحد الأعراب الذين ألف كتاباً أسماه «أسماء جبال تهامة وسكانها وما فيها من القرى وما ينبت عليها من الأشجار وما

فيها من المياه» وقد نشر الكتاب مع مقدمة عبد العزيز الميمني في مجلة الكلية الشرقية التي تصدر في لاهور، معتمداً على مخطوطة من دار الكتب السعيدية بحيدر آباد، ثم أعاد محمد عبد السلام هارون نشره سنة ١٣٧٢ هـ معتمداً على مخطوطة حيدر آباد ومخطوطة أخرى منسوخة عنها، ثم أعاد نشرها سنة ١٣٧٥ هـ كحلقة ثامنة من سلسلة نوادر المخطوطات، وكتب لها مقدمة ونقداً لحمد الجاسر وقد بين أن هذه النسخة هي من رواية السيرافي عن أبي محمد السكري عن أبي سعد عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الملك المعرف بأبي الأشعث الكندي عن عرام.

لقد تكلم عرام في كتابه عن رضوى، وأماكنها، وينبع والجار ومنطقتها، ثم ورقان ومنطقته، وآره، وذره، وشمنصير، وهرشي، والشراة، وساية، وجبال مكة والطائف. ثم عن حدود الحجاز، ووصف منطقة المدينة، وشوران والرحضية وذورولان وعريفطان، وابلى، والسوارقية وبقية المناطق التي في شرقي الحجاز، وطرق نجد إلى عكاظ. وهو يذكر الجبال والوديان والنباتات والقرى والسكان والطرق الواقعة في كل من هذه المناطق.

لقد كان عرام مصدراً رئيسياً لكل من البكري وياقوت والسمهودي، حتى يكاد كل منهم يكون قد نقله جميعه.

لقد ذكر البكري في ص ٥ من كتابه معجم ما استعجم «وجميع ما أورده في هذا الكتاب عن السكوني فهو من كتاب أبي عبيد الله عمرو بن بشر السكوني في جبال تهامة ومحالها، يحمل جميع ذلك عن أبي الأشعث عبد الرحمن بن محمد بن عبد الملك الكندي عن عرام بن الأصبغ السلمي». ويقول في ص ٦٥٥ عند الكلام عن رضوى «قال السكوني أملى عليّ أبو الأشعث عبد الرحمن ابن محمد بن عبدالله الكندي قال أملى عليّ عرام بن أصبغ السلمي أسماء جبال تهامة وسكانها وما فيها من القرى والمياه وما تنبت من الأشجار فأولها رضوى».

ولم يورد البكري ذكراً لأبي الأشعث في غير هذين المكانين من كتابه،

مما يجعل دور أبي الأشعث هو دور الناقل فحسب.

وقد ذكر البكري عرام في مكانين آخرين، فقد ذكر في ص ١٠ «وزعم عرام بن الأصبغ أن حد الحجاز من معدن النقرة إلى المدينة، فنصفها حجازي ونصفها تهامي، وقال في موضع آخر «الجلسى ما بين الجحفة إلى جبلي طي، والمدينة جلسية وأعمال المدينة فدك وخيبر ووادي القِرى» والجملة الأولى موجودة في المطبوع (ص ٤٢٤) كما يذكر في (ص ٨١٠) نصاً عن شمنصير ويقول «هكذا قال عرام بن الأصبغ عن الحديبية».

يصرح البكري بنقله عن السكوني في ٤٧ موضعاً بعضها نصوص طويلة تصف المنطقة وصفاً دقيقاً مستوعباً أماكنها ومواقعها وطرقها وأهلها، تتطابق مع ما هو موجود في كتاب عرام المطبوع، ومع ما أورده ياقوت والسمهودي.

وهذه المواضع التي نقل عنها البكري تفاصيل وهي موجودة في كتاب عرام المطبوع تتناول:

في البكري	في كتاب عرام
ص	ص
ابلى ٩٨ ـ ١٠١	٤٢٨ ـ ٤٢٤
ارئد ١٣٦	٣٩٩، ٣٩٦
الجار ٣٥٦	٩ ـ ٣٩٨
رضوى ٦٥٥ ـ ٦	٨ ـ ٣٩٦
شراء ٧٨٦ ـ ٧	٤ ـ ٤١٣
شمنصير ٨١٠ ـ ١١	١١ ـ ٤٠٩
قدس ١٥٠ ـ ٥٢	٧ ـ ٤٠٣

إن التشابه بين مادة البكري وعرام يؤكد على أن مادة هذه المواضيع مأخوذة من عرام، ويظهر الاعتماد الكبير على عرام الذي أخذ البكري مادته عن طريق

السكـوني، ولا بد أن نشير إلى وجود نصوص أخرى متفرقة لم يذكر البكري المصدر الذي استمده منها، ولكن تشابه مادتها مع ما جاء في كتاب عرام يدل على أنـه أخـذها منه عن طريق السكوني. ، ومما يجدر ذكره أن في نصوص البكري بعض الاختلاف عن نصوص كتاب عرام المطبوع، وقد كنا نود أن ناشر الكتـاب استـوعب مقـارنة النصوص التي أوردها البكري والمصادر الأخرى، وسجل الاختلاف في القراءات.

وفي البكـر معلومـات عن عرام غير موجـودة في كتاب عرام المطبوع، نجدها عند الكلام عن رضوى، وشمنصير، وقدس، وعند الكلام عن حد الحجاز.

أورد ياقـوت عن عرام خمساً وسبعين نصاً موجودة كلها في كتاب عرام المطبوع، ما عدا ثلاثة مواضع هي شروح لغوية ورواية لبيت شعر، وقد نص ياقوت في كل هذه المواضع على أنه أخذها من عرام، إلا في موضعين نص على أنه أخذهما عن أبي الأشعث عن عرام. وقد نقل ياقوت عشرين نصاً ذكر أنه أخذها عن أبي الأشعث الكندي، ولكن كل هذه النصوص العشرين موجودة في كتاب عرام المطبوع، الأمر الذي يدل على أن عرام هو المصدر الأصلي، وأن أبا الأشعث لم يكن له غير دور الراوية الناقل.

ومن الغريب أن ياقوت عندما يعدد مصادره في بداية المعجم. يذكر ممن «قصدوا ذكر الأماكن العربية والمنازل البدوية فطبقة أهل الأدب وهم. . وأبو الأشعث الكندي في جبال تهامة» (ج ١ ص ٧) ولا يذكر ياقوت في هذه المقدمة عرام، فكأنه يعتبر أبا الأشعث هو المصدر، هذا بالرغم من كثرة ما نقله عن عرام وصرح به، غير أننا في دراستنا هذه نعتبر ما نقله ياقوت عن أبي الأشعث هو في الحقيقة معلومات عرام في الأصل، وأن ياقوتاً ينسبها مرة إلى عرام، وهو المصدر الأصلي، ومرة إلى أبي الأشعث، وهو الراوية، وجدير بالملاحظة أن ياقوت لم ينقل عن السكوني نصاً من عرام، مما يدل على أنه لم يعتمد فيما نقله عن عرام على رواية السكوني.

لقد استوعب ياقوت فيما نقله عن عرام وأبي الأشعث، كل ما جاء في كتاب عرام المطبوع.

يختلف ياقوت عن البكري في طريقة نقل النصوص عن عرام، فالبكري ينقل عن المنطقة نصوصاً طويلة، يشمل كل منها ذكر أماكن غير قليلة، أما ياقوت فقلما ينقل نصاً واحداً طويلاً يشمل أكثر من مكان، بل في الأغلب ينقل نصوصاً قصيرة يتعلق كل منها بمكان واحد، وكثيراً ما يكرر نفس النص في أكثر من مكان إذا كان في النص ذكر لأكثر من مكان، فكثرة نصوص ياقوت لا تدل على أنه نقل أكثر منما نقله البكري، غير أن نصوص ياقوت لا تخرج عن نطاق الكتاب المطبوع، وإن كانت قراءاته لبعض الكلمات والنصوص تختلف عما ورد في الكتاب المطبوع. وقد كنا نتمنى لو أن ناشر الكتاب المطبوع أشار عند كل نص إلى موضع ذكره في معجم ياقوت والبكري والسمهودي، ودوّن اختلاف النصوص والقراءات.

أبو عبيد الله عمرو بن بشر السكوني:

لقد ذكرنا أن البكري اعتمد على كتاب عرام عن طريق أبي الأشعث، عن السكوني، وأن ما أورده السكوني عن عرام بنصه في كتاب عرام المطبوع، كما يرد فيما نقله ياقوت والسمهودي عن عرام.

غير أن البكري يستمد من السكوني معلومات أخرى قيمة لا ترد في كتاب عرام، ولا ينسبها أحد إلى عرام ومنها:

١ ـ ضرية (٨٥٩ ـ ٨٧٨) وهو وصف مستوعب شرح فيه تاريخ المنطقة في الإسلام وما حدث فيها من تطور وإنماء في الري والزراعة وخصومات حول الملكيات، ثم وصف ما في المنطقة من أماكن ووديان وجبال وينابيع ومياه ومناجم متسلسلة جغرافياً بحيث يمكنك أن ترسم خريطة واضحة لها.

لم يذكر البكري بصراحة ووضوح المصدر الذي اعتمد عليه في هذه المعلومات، غير أنه يذكر السكوني في موضعين من البحث: فهو عند الكلام

عن وادي ذي عثث يقول «يصب فيه وادي مرعى، هكذا قال السكوني: مرعى بالميم، وأظنه تُرعى بالثاء المضمومة، لأني لا أعلم مرعى اسم محل» (ص ٨٧١). كما أنه عند كلامه عن أمرات يقول: «ورواه السكوني: إلى أبرق الدءاث ذي الأمرات» (ص ٨٧٦) وهاتان الإشارتان توحيان بأنه قد أخذ المعلومات من السكوني.

ومما يؤيد أن البكري أخذ معلوماته عن ضرية من السكوني، قوله عند الكلام عن الحسلات أنها «هضاب محدودة مذكورة في رسم ضرية، وهناك ماء يسمى حسله: هكذا وقع في كتاب السكوني» (ص ٤٤٦) والحسلات وحسلة مذكورة في الفصل المكتوب عن ضرية (انظر: ص ٨٧٠).

وكذلك عند الكلام عن حليت وأنها في ضرية حيث قال «وذكر السكوني هناك (في ضرية) أنه جبل» (ص ٤٦٢) والنص موجود في الفصل المكتوب عن ضرية (ص ٤٦٢).

وعند الكلام عن خزاز يقول: «وخزاز في ناحية منعج دون أمرة وفوق عاقل على يسار طريق البصرة إلى المدينة إليهن كل من سلك الطريق، ومنعج على مقربة من حمى ضرية هذا قول السكوني» (ص ٤٩٦) وهذا موجود في الفصل المكتوب عن ضرية وإن لم يكن حرفياً (ص ٨٧٧).

وعند الكلام عن فروع يقول: «وماء لبني عبس آخر يقال له الفَرْعَ أو الفروع لا أحققه ذكره السكوني قد تقدم ذكره في رسم ضرية» (ص ١٠٢٣) وهذا مذكور في الفصل المكتوب عن ضرية (ص ٨٦٤).

٢ ـ فيد (١٠٢٣ ـ ١٠٣٥) وصف البكري منطقتها وجبالها وأوديتها ومياهها وعشائرها والمسافات بينها، وقد ذكر في ثنايا هذا الوصف «وقال السكوني» «هكذا قال السكوني» بشكل يدل على أنه أخذ النص من السكوني.

وقد ذكر البكري في مكان آخر (ص ٢٦٠) «البعوضة وهي ماءة في حمى

فيد بينها وبين فيد ستة عشر ميلاً على ما يأتي في ذكره في رسم فيد نقلاً عن كتاب السكوني».

٣ ـ عقد البكري فصلاً طويلاً عن حمى الربذة (ص ٦٣٣ ـ ٦٣٧) ذكر فيه حدوده وآباره ومياهه وجباله وعشائره والمسافات بين أماكنه بنفس الأسلوب والطريقة التي بحث فيها فيد وضرية.

لم يذكر البكري في هذا النص من أين استقى معلوماته، غير أنه يذكر في مواضع أخرى ما يدل على أنه استمد هذا الفصل من السكوني، فهو يقول في ص ١٤٢ «أروم وأرام قال السكوني هما جبلان في قبلة الربذة» كما يقول في ص ٥٠٢: «وذكر السكوني أن الخضرمة ماءة في حمى الربذة فانظره هناك» وكلا النصين موجودان في هذا الفصل (ص ٦٣٥) وإذا لاحظنا أن هذا الفصل مكتوب بنفس الأسلوب والطريقة التي كتب فيها عن «فيد» وعن «ضرية» أمكننا القول بأنها مأخوذة من السكوني أيضاً.

٤ ـ عقد البكري فصلاً عن تيماء (ص٣٢٩ ـ ٣٣١) تحدث فيه عن الطرق الأربعة التي بين المدينة وتيماء ثم وصفها، وقد ذكر في أولها «قال السكوني» (ص ٣٢٩) مما يدل على أنه أخذ الفصل منه.

غير أن هذا الفصل غير كامل لأن البكري يقول في (ص ١٤٨) «الأسماء هكذا ذكره السكوني ولست منه على يقين وإليه تنسب عين الأسماء وهي على مرحلة من المدينة وأنت تريد تيماء وانظرها في رسم تيماء». غير أن هذا المكان غير مذكور في الفصل المكتوب عن تيماء.

٥ ـ فدك (ص ١٠١٥ ـ ١٠١٦) حيث ذكر موقعها وعشائرها والطرق الموصلة لها، وقد ذكر في هذا البحث «ثم مترفقا لبني قتال بن يربوع، هكذا قال السكوني، وإنما هو رياح بن يربوع..» مما يدل على أنه أخذ النص من السكوني.

٦ ـ خيبر (ص ٥٢١ ـ ٥٢٤) وقد بحث في الطرق المؤدية لها وجبالها

ووديانها وحصونها ومياهها، وذكر في (ص ٩٢٣) «صح ما أوردته من كتاب السكوني».

٧ ـ النقيع (ص ١٣٢٣ ـ ١٣٣٣) وقد وصف فيه أبعاد حمى النقيع والآثار التي على حدوده ووديانه ومياهه ونباتاته ومزارعه والملكيات التي عليه، وأشار في بحثه هذا إلى السكوني مرتين، حيث يقول في ص ١٣٢٥ «هكذا نقل السكوني» وفي مكان آخر «هكذا لفظ السكوني» مما يدل على أنه أخذها منه.

٨ ـ في البكري فصل طويل عن العقيق (٩٥٢ ـ ٩٥٨) ذكر فيه الاعقة واقطاع العقيق ثم الطرق المؤدية إليه ومسافاتها، ثم نص من ابن اسحق عن محطات طريق الرسول ﷺ إلى بدر. إن أسلوب هذا الفصل لا يختلف عنه في الفصول التي ذكرناها عن السكوني، مما يدل على أن البكري أخذها من السكوني أيضاً.

٩ ـ ينقل البكري نصوصاً مطولة عن العرج (ص ٩٣٠ ـ ٩٣١) وملل (ص ٢٥٦ ـ ٢٥٩) وذروه (ص ٦١٢) وغديرخم (ص ٤٩٢ / ٥١٠) والأشعر (ص ١٥٥ ـ ١٥٨) ويشير في كل منها إلى رواية السكوني أو ضبطه كما نقل السكوني مما يدل على أنه أخذها منه.

ويذكر البكري في (ص ٢٧٤) «وقد تقدم في رسم الأشعر بأسفل نملى البلدة والبليدة وهما عينان لبني عبد الله بن عنبسة بن سعيد بن العاص فانظره هناك، وكذلك قال محمد بن حبيب، كما قال السكوني فيما نقلته عنه عند ذكر الأشعر قال البليد ماء لآل سعيد بن عنبسة بن العاص بوادٍ يدفع في ينبع» وهذا مذكور بنصه في كلام البكري عن الأشعر (ص ١٥٨) وهو دليل آخر على أن البكري أخذه من السكوني.

إن النصوص التي نقلها البكري عن السكوني مطولة شاملة تكوّن لباب كتاب البكري وجوهره، وهي أشمل وأدق ما فيه، وقد اعتبر البكري نفسه هذه النصوص أساساً شاملاً حتى أنه إذا جاء اسم المكان في مكانه الأبجدي فإن

البكري يقتصر في الكلام عليه بأن يشير إلى أنه بحثه في الفصل المعين الذي ذكر المكان ضمنه، ولنوضح ذلك بالقول أنه عند كلامه عن حمى ضرية، يذكر حليت وما لديه من معلومات عنها، وهي أحد جبال ضرية، فإذا ما جاء دور الكلام عن حليت في مكانها من الترتيب الأبجدي فإنه يكتفي بالقول «انظرها في رسم ضرية» دون أن يضيف أية معلومات أو يورد شيئاً عنها في هذا المكان، وعلى هذا الأساس يمكن تركيز كتاب «معجم ما استعجم» للبكري وحصره على فصول معينة أهمها ولبابها هو ما رواه عن السكوني وعرام، أما ما تبقى من معلومات فهي زائدة وغير مهمة، اللهم إلا ما يورده من أشعار مستمدة من اللغويين.

إن الفصول الشاملة التي نقلها البكري عن السكوني تشمل بعض سواحل إقليم الحجاز، والمنطقة الجبلية منه «وهي التي نقلها عن عرام» ثم منطقة خيبر، وفدك، وتيماء، والنقيع والربذة، وضرية، وفيد، وربما أجا وسلمى، أي أنها شملت منطقة واسعة تمتد من أواسط نجد تقريباً إلى تيماء والبحر الأحمر ومكة. وإذا كنا نعلم مصدره عن جبال الحجاز، وهو عرام، فإننا لا نعلم مصدره عن المناطق الأخرى. ولذلك سنعتبره صاحب هذه المعلومات.

إن كثيراً من النصوص التي أخذها البكري عن السكوني، أوردها السمهودي أيضاً حرفياً ولكنه نسبها إلى الهجري.

١ ـ في بحث النقيع نقل السمهودي نصوصاً من عدة مصادر، ومنها الهجري، وهي موجودة حرفياً تقريباً في الفصل الذي كتبه البكري، كما نقل السمهودي في المعجم الذي يكوّن الفصل الثاني من الباب السابع لبقاع المدينة وأعراضها وأعمالها نصوصاً عن عدة أمكنة في العقيق منسوبة إلى الهجري وكلها موجودة في الفصل الذي كتبه البكري عن النقيع معتمداً على السكوني.

ونورد أدناه جدولاً للأماكن التي أخذ السمهودي معلوماته عنها من

الهجري، ونصوصه تتفق حرفياً مع ما ورد في البكري.

	البكري		السمهودي (الجزء الثاني)
	ص		ص
الحمى	١٣٢٤	=	٢٢٢
برام والوتد ولصاف	١٣٢٥	=	٢٨٨ / ١٨٠
الوتد	١٣٢٥	=	٢٨٧
عسيب	١٣٢٥	=	٣٤٥
مقمل	١٣٢٥	=	٢٤١
أثيث وآثاث	١٣٢٥	=	٢٤١ / ٣٩٢
قرار ملس	١٣٢٦	=	٢١٢ / ٢٤٨
المرخ	١٣٢٨	=	٢١٢
رواوه	١٣٢٨	=	٣١٤
الأثبة	١٣٢٨	=	٢٤١
رابغ	١٣٢٨	=	٣٠٩
الخليقة	١٣٢٨	=	٣٠٠
الجثجاثة	١٣٢٩	=	٧٦
شوطي	١٣٢٩	=	٣٣٣
روضة الجام	١٣٢٩	=	٣١٥
حمراء الأسد	١٣٣٠	=	٢٩٥
ثنية الشريد	١٣٣١	=	٣٤٧
شجرة المحرم	١٣٣١	=	١٩٩ (نص أطول يختلف في بعض التفاصيل).
مزارع عروة	١٣٣١	=	٢٩٠
الجماوات	١٣٣٢	=	٢٠٦ / ٢٠٨ (في البكري مختصره جداً)

العرصات	١٣٣١	=	٢٠٠
الجرف	١٣٣٣	=	١٩٩
الزغابة	١٣٣٣	=	٣١٨
أضم	١٣٣٣	=	٢٤٧ / ٢٢٠
الغابة وعين الصورين	١٣٣٣	=	٣٥١
ثرمد	١٣٣٣	=	٢٩٢
الحفياء	١٣٣٣	=	٢٩٢

٢ ـ ضرية وقد عقد لها البكري فصلاً طويلاً (٧٥٩ ـ ٧٧٨) ذكرنا من قبل أنه اعتمد فيه على السكوني.

وقد عقد السمهودي لضرية فصلاً طويلاً (٢٢٨ ـ ٢٣٤) نقل في أوله ستة عشر سطراً عن ابن الكلبي والأصمعي والأسدي وابن سعد والمجد، ثم نقل الباقي عن الهجري، وختم النقل بقوله انتهى ما لخصته مما نقله الهجري، ثم ذكر عن ابن جني حكايات وأشعاراً ليست لها علاقة وثيقة بالموضوع. ومن هذا يتبين أن ما نقله عن الهجري هو أساس بحثه وجوهره.

وقد أورد السمهودي في مواضع أخرى من كتابه نصوصاً عن بعض المواضع في ضرية ذكر صراحة أنه نقلها عن الهجري: من ذلك كلامه عن عين ضرية (ص ٢٣٢) فقد كرر ذكرها حرفياً في (ص ٣٣٩)، وعن شعر (ص ٢٣٣) فقد كررها في (ص ٣٢٩)، ومدعى (ص ٢٣٤) فقد كررها في (ص ٣٧٠) الجفر (ص ٢٣١) فقد كررها في (ص ٢٨١) وكل هذه النصوص المكررة ذكر صراحة أنه أخذها عن الهجري مما يعزز أن كل الفصل مأخوذ من الهجري.

وعند مقارنة المادة المكتوبة عند السمهودي بالمادة التي عند البكري نلاحظ أن السمهودي قد اختصر بعض النصوص وحذفها، ولكن ما أورده مذكور بالحرف عند البكري؛ اللهم ما عدا الاختلاف في قراءة بعض الكلمات (وهي قليلة ومؤملة في المخطوطات).

غير أن السمهودي يورد بعض المعلومات التي لا ترد عند البكري: ومن ذلك المعلومات التي قدمها (ص ٢٢٩) عن أعمال إبراهيم بن هشام، وقد أشار إليها البكري باقتضاب (ص ٨٦٠). وكذلك ما أورده عن العين التي حفرت بين نفء وأضاخ، والعين التي عملها عثمان بن عنبسة (ص ٨٦١)، وهي غير مذكورة في البكري، وكذلك هدم بني العباس حفيرة سليمان (السمهودي ص ٢٣٣، البكري ص ٨٦٨).

وقد ذكر السمهودي نصوصاً صرح بنقلها عن الهجري وهي مذكورة عند البكري

	البكري	السمهودي
	ص	ج ٢ ص
ابرق خترب	٨٦٤	٢٤٠
الشيماء	٨٦٧	٣٣٠
عين سليمان	٨٦٨	٢٣٣
الشطون	٨٧١	٣٢٩
انسان	٨٧٧	٢٥٠

٣ ـ فيد: وهي تشغل ثلاث صفحات من كتاب البكري (ص ١٠٣٢ ـ ١٠٣٥) اعتمد في معظمها على السكوني، ومادتها موجودة بنفسها في كتاب السمهودي (ج ٢ ص ٢٣٦ ـ ٢٣٨) غير أنه ذكر في أولها «قال الهجري، وفي آخرها» هذا آخر ما لخصته عن الهجري» مما يدل على اعتماده فيها على الهجري. غير أن في كلام السمهودي عن فيد اضافات غير موجودة في كتاب البكري، وتبدأ هذه الإضافة من بعد كلامه على صحراء الحلة، حيث يدرج كلاماً طويلاً عن سويقة والجبل الذي فيه معدن البجادي، وكبد منى، وقادم وقويدم، واشيق. ولما كانت هذه الاضافة في آخر الفصل، لذا نعتقد أنها ساقطة من النسخة المطبوعة من كتاب البكري.

٤ ـ الربذة: فقد نقل السمهودي عنها معلومات ملخصة عما في البكري

دون الإشارة إلى مصدره، غير نص واحد أشار فيه إلى أنه أخذه عن الهجري وهو موجود في البكري.

٥ ـ نقل السمهودي عن الهجري نصوصاً وردت في المادة التي كتبها البكري عن الأشعر منقولة من السكوني وهي:

	البكري	السمهودي (ج ٢)
حورتان	١٥٥	٢٩٦
ظلم	١٥٧	٢٧٢
بواط	١٥٤	٢٦٦
بلدة والبليدة	١٥٨	٢٦٦
عبود	١٢٥٩	٣٤١ / ٣٩٤

٦ ـ وقد نقل السمهودي أيضاً عن الهجري نصوصاً عن بين (ج ٢ ص ٣٩٣) والأجرد (ج ٢ ص ٣٤٦) وقدس (ج ٢ ص ٣٥٩) وهي غير موجودة في كتاب البكري.

إن نطاق معلومات الهجري ومادته التي أوردها السمهودي تشبه في جملتها وتفصيلها المادة التي أوردها البكري عن السكوني، وهذا التطابق في النطاق والتفاصيل يحملنا على افتراض ثلاثة فروض:

١ ـ إن المؤلف الذي يسميه السمهودي الهجري هو نفسه الذي يسميه البكري «السكوني» ولكن مما يضعف هذا الاحتمال أن السمهودي يذكر عند الكلام عن غيقة «وقال السكوني هو ماء لبني غفار» (ج ٢ ص ٣٥٤) مما يدل على أنه كان واضحاً في ذهنه وجود راوية اسمه السكوني، وأنه غير الهجري. ثم إنه يصعب فهم أية علاقة بين النسبة إلى السكون وإلى هجر، وذلك لأن السكون قبيلة يمانية النسب استوطن بعض أفرادها الكوفة والشام والفسطاط، ولم يستوطن أحد منهم هجر التي هي مدينة مشهورة في البحرين أغلب أهلها

من عبد القيس وبكر ولم تذكر المصادر أن فيها أحد من السكون.

٢ - إن الهجـري هو غير السكـوني وإن كلا منهمـا روى عن مصـادر أقدم، فأما الشطر الأول فمعقول، وإما كونهما استمدا من مصدر أقدم فإنه أمر يحتم علينا، إن صح، أن نعطي بذلك التقدير الأكبر لهذا المصدر الجغرافي المجهول، غير أن هذا إن صح، فإنه يضعنا أمام إشكال آخر وهو أن مؤلفي المعاجم الجغرافية الرئيسة الثلاثة، وهم البكري وياقوت والسمهودي، اهتموا بذكر المصادر الأولى وكانوا مطلعين عليها، ولا يعقل أن ثلاثتهم وقد قدروا هذا المصدر بدليل كثرة ما نقلوه عنه، يجهلون اسمه وينسبون المعلومات إلى الراوية الثاني دونه، بالرغم من سعة اطلاعهم على المصادر الأولى، والتي تتجلى من مجرد القاء نظرة على فهرست أسماء رواتهم.

٣ - إن الهجري هو غير السكوني، وإن أحدهما قد روى معلوماته عن الثاني وهذا الافتراض يتطلب دراسة دقيقة لكتب التراجم.

فأما الهجري فإن السمهودي يسميه أبو علي الهجري (وفاء ج ١ ص ٦٩) ويذكـر في مكـان آخـر من كتـابه «وفي أبيات الهمزة في كتاب الهجري عن محمد بن قليع عن أشياخه قالوا ما برقت السماء قط على عظم (وهو جبيل قرب المدينة) إلا استهلت، وكانوا يقولون إن على ظهره قبر نبي أو رجل صالح، قال وأنا أقول إن عظم من منزلي إذا بدوت في ضيعتي بالثنية بحيث ناله دعائي، فقلما أصابنا مطر إلا كان عظم أسعد جبالنا به وأوفرها حظاً (ج ٢ ص ٢٤٧) وواضح من هذا النص أن الهجري هو من أهل المدينة، وأن له ضيعة يتبدى فيها أحياناً بالثنية قرب جبل عظم الذي يقع على ثمانية أميال غربي المدينة.

ولأبي علي الهجري كتاب النوادر، وهو كتاب ضخم منه مخطوطتان، إحداهما في مكتبة جامعة كلكتا، والأخرى في دار الكتب المصرية، وقد طبعه الدكتور حمود عبد الأمير حمادي في بغداد بجزئين (١٩٨٠، ١٩٨١) معتمداً على مخطوطة القاهرة، وأكثره شعر ولغة وذكر للعشائر، أما ما يتعلق بالجغرافية

فقليل متفرق أطوله ما ذكره عن دارات العرب (١ / ٦٥ ـ ٧٤) وعن تيمين (١ / ٤٥٣ ـ ٥٤) وضرية (٢ / ١٠) ولم ينقل ياقوت عن الهجري شيئاً، أما البكري فقد نقل نصاً واحداً عن الهجري ١٠١٧.

أما السكوني هذا فلم أجد فيما قرأته من الكتب من يترجم له أو يذكر اسم كتابه. أما الكتب التي بحثت البلدان، والتي أوردت ما ذكره ابن النديم منها في الضميمة التي أضفتها إلى كتاب «علم التاريخ عند المسلمين» ص ٢٨٨ ـ ٢٩٢ فلم يذكر منها كتاب ألفه السكوني.

ذكر ياقوت أبو عبيد الله السكوني واحداً من ستة ممن اعتمد عليهم من طبقة أهل الأدب الذين قصدوا ذكر الأماكن العربية والمنازل البدوية» (ج ١ ص ٧) وقد نقل عنه ستين نصاً تتعلق كلها بجغرافية الجزيرة وأماكنها، دون أن يكون فيها أي نص عن مكان خارج الجزيرة أو عن تعبير لغوي. وقد ترجم ياقوت لأبي عبد الله أحمد بن الحسن بن اسماعيل السكوني الكندي النسابه، كان له اختصاص بالمكتفي ثم بالمقتدر. له كتاب في أسماء مياه العرب ونقلته غير تام معجم الأدباء (٣ / ٨).

ويمكن تصنيف ما نقله ياقوت حسب المواقع إلى ما يلي:

١ ـ المنطقة التي تقع في العراق وهي على طريق حاج واسط (٢ / ٤٥٦، ٣ / ٧٧٦) (٤ / ٣٧٥).

٢ ـ منطقة الكوفة: فقد ذكر قرب الكوفة! خفان (٢ / ٤٥٦) وسنداد (٣ / ١٦٤) وضارج (٣ / ٤٦١) والضجوع (٣ / ٤٦٦) والسلمان (٣ / ١٢١) والنسوخ (٤ / ٧٨٢) والرحبة (٢ / ٧٦٢).

كما ذكر عنه أماكن تقع على طريق الشام: الرهيمة (٢ / ٨٨٠) قصر مقاتل (٤ / ١٢١) القطقطانة (٤ / ١٣٧) فضلاً عن أنه وصف محطاته (٤ / ١٣٧ / ١٢١).

٣ ـ طريق حاج الكوفة: ذكر منها: العذيب (٣ / ٦٢٦) المعينة (٤ / ٥٨٠) المكمن (٤ / ٦١٥) شراف (٣ / ٣٧٠) الشباك (٣ / ٢٤٨) الغوير (٣ / ٨٠٧) الشعب (٣ / ٢٩٦) زبالة (٢ / ٥١٢) ذو القصة (٤ / ١٢٥) الشجية (٣ / ٢٦٢) شرج (٣ / ٢٧٤) فيد (٣ / ٩٢٧) اذنه (١ / ١٧٩) عالج (٣ / ٥٩١) الشيحة (٣ / ٣٤٦) سميراء (٣ / ١٤٨) أمر (٤ / ٤٩٥) الربابع (٢ / ٧٤٨) حبشي (٢ / ١٩٧) السقيا (٣ / ١٠٤) وشل (٤ / ٩٣٠)، واردات (٤ / ٨٨٠) العباسية (٣ / ٦٠٠) العنابة (٣ / ٧٣٢) النجفة (٤ / ٧٦١) قرورى (٤ / ٧٥) طمية (٣ / ٥٤٨) النقرة (٤ / ٨٠٤) العسيلة (٣ / ٨٢٢) غمر كنده (٣ / ٨١٣).

٤ ـ طريق حاج البصرة ذكر منها:

الشجى (٣ / ٢٦٢) حفر أبي موسى (٢ / ٢٩٤) ماوية (٤ / ٤٠٤) ذات العشيرة (٣ / ٦٨٢) الينسوعة (٤ / ١٠٤١) النباج (٤ / ٧٣٥) القريتان (٤ / ٧٧) عنيزة (٣ / ٨٣٨) قنة (٤ / ١٩٤) الوقبى (٤ / ٩٣٤) الرايعة (٢ / ٧٤٥) ناجية (٤ / ٦٢٩) ظلال (٣ / ٥٧٨) القوارة (٤ / ١٩٦) متالع (٤ / ٤١١) ضرية (٣ / ٤٧١) بطن الرمة (٢ / ٨٢٢) قطن (٤ / ١٣٨) التينان (١ / ٩١٠) خو (٣ / ٦٨٢) فلجة (٣ / ٩١١) الدثينة (٤ / ٥٥٠) وجره (٤ / ٩٠٥) ساق (٣ / ١٢) زم (٢ / ٩٤٦).

٥ ـ منطقة جبلي طي فقد ذكرها بتفصيل (١ / ١٢٢)، كما ذكر سلمى (٣ / ١٢٠) ذو صحا (٣ / ٣٦٨) العريمة (٣ / ٦٦٢) الموقف (٤ / ٦٨٨) السلامية (٣ / ١١٣) سقف (٣ / ١٠٣) بقعاء (١ / ٧٠١) قراقر (٤ / ٤٩) شبرم (٣ / ٢٥٤).

وذكر بين جبلي طي وتيماء أماكن: عرنان (٣ / ٦٥٦) الدبر (٢ / ٥٤٥) صماخ (٣ / ٤١٦) وادي القرى (٤ / ٨١) وطرقها (٤ / ٧٦) دومة الجندل (٢ / ٦٢٥).

٦ ـ منطقة اليمامة فقد ذكر طرقها (١ / ٢٨٧، ٣ / ٨٠٢). وذكر من قراهـا العرض (٣ / ٦٤٣) العقيق (٣ / ٧٠٠) قرية بني سدوس (٤ / ٨٤) ملهم (٤ / ٦٣٩) موشوم (٤ / ٦٨٢) ثرمداء (٩٢٢١) قرقرى (٤ / ٦٢) ذات غسل (٣ / ٨٠٢) الشطبتان (٣ / ٢٨٨) فلج (٣ / ٩٠٨) أكمه (١ / ٣٤٤) قرن (٤ / ٧٣) القصيم (٤ / ١٢٧) لصاف (٤ / ٣٥٦) طويلع (٣ / ٥٦٣).

يتبين مما أوردناه أعلاه، أن ياقوت يتفق مع البكري والسمهودي في نقله عن السكوني معلومات عن جبلي طي وتيمـاء، ولكنه يختلف عنهما من حيث أنه لا ينقل عن السكوني كثيراً عن منطقة ضرية، كما أنه لا يشير إلى أنه أخذ معلومات من عرام عن طريق السكوني، ولكنه ينقل عن السكوني نصوصاً تتعلق بمناطق لم ينقل منه عنها البكري والسمهودي، وهذه المناطق تشمل اليمامة وأواسط الجزيرة وشرقيها.

إن عدم نقل ياقوت عن السكوني فيما يتعلق بضرية راجع إلى أنه فضل عليه الأصمعي وأبي زياد الكـلابي، هذا مع العلم أن الصـورة التي يعـطيها السكوني عن ضرية أوضح وأشمل لأنها تتناول تاريخ المنطقة وجغرافيتها مرتبة تبعاً لمواقع الأماكن، وهي صورة يبدو أن البكري أدرك أنها أوضح وأجدر بالنقل فاعتمدها مَفضّلاً إياها على ما كتبه الأصمعي الذي بالرغم من سعة معلوماته، فإن أساس بحثه هو توزيع العشائر ومياهها وإن الصورة التي يقدمها مفككة فجة.

وهنا يتساءل المرء: لماذا لم ينقل البكري عن السكوني معلومات عن أواسط الجـزيرة وشـرقيها واليمامة، كما فعل ياقوت؟ هذا مع العلم أن بحث البكري عن اليمن واليمامة وأواسط وشرقي الجزيرة لا يقارن في تفككه وضحالته ببحثه عن مناطق غرب وشمال غربي الجزيرة، كما أنه لا يقدم صوراً شاملة عن مناطق اليمن وأواسط وشرقي الجزيرة كما يفعل عن مناطق غربي وشمال غربي الجـزيرة. إن هذا قد يفسـر سببـه في أن البكري لم يطلع على كل ما كتب

السكوني، أو أن كتاب البكري المطبوع هو غير كامل. والرأي الأخير هو الذي أرجحه، وذلك لأن البكري كثيراً ما يحيل القارىء إلى أبحاث يقول إنه ذكرها في كتابه، ولكننا لا نجدها في المطبوع.

كما أنه يذكر في (ص ٣٧٩) وقد تقدم من قول السكوني «تميماً كلها بأسرها باليمامة» وهو نص يدل على أن البكري قد بحث اليمامة، وأنه نقل في ذلك عن السكوني، غير أننا لا نجد ذلك في الكتاب المطبوع الذي بين أيدينا.

أما عدم نقل السمهودي منه فيرجع إلى أن أواسط وشرقي الجزيرة خارجة عن نطاق بحثه.

وعلى هذا نرى ما يبرر الافتراض بأن السكوني تناول في بحثه جغرافية الجزيرة كلها، ولكن هذا البحث لم ينقل لنا كاملاً، وأن كتاب ياقوت ينقل بعض ما بحثه السكوني، وكتاب البكري ينقل بعضه، وأن مادة الكتابين المأخوذة عن السكوني متكاملة.

لا يدعي ياقوت أنه نقل في كتابه «معجم البلدان» كل معلومات السكوني، ومن الراجح أنه لم يفعل ذلك بل اقتصر على اختيار ما رآه ملائماً إما لدقته وشموله، أو لانفراد السكوني بإيراده. ولعل هذا يتجلى بوضوح في وصف طريق حاج الكوفة والبصرة ومحطاته، فإن ياقوت نقل عن السكوني معلومات غنية عن أماكن صغيرة نسبياً ولم يذكر عنه مادة تتعلق بالمحطات الرئيسية التي يذكرها الجغرافيون والرحالون عادة. وليس من المعقول أن يهتم عالم مدقق كالسكوني، بأماكن صغيرة، ويترك الأماكن المهمة، بل الأرجح أنه وصف كل الطريق وصفاً مفصّلاً دقيقاً، ولكن ياقوت لم يعتمد عليه في وصف الأماكن البارزة الرئيسة، واكتفى بالاعتماد عليه فيما انفرد به وهو مقدار واسع وقيم جداً.

أما بحث اليمامة فقد اعتمد ياقوت بالدرجة الأولى على محمد بن أبي

حفصة فنقل عنه نصوصاً كثيرة، تظهر اطلاع هذا العالم ودقته، ولكن بالرغم من ذلك لم يهمل السكوني الذي اهتم بذكر الطرق والمنابر.

ثم إن ياقوت رتب مادته تبعاً للحروف الهجائية، فهو إذا اعتمد على مؤلف فإنه لا ينقل ما ذكره ذلك المؤلف كاملاً، بل يفكك البحث ويفرقه تبعاً للترتيب الهجائي للكلمات، وعلى هذا فلا يمكن استنباط صورة دقيقة عن طريقة بحث أي مؤلف بمجرد الاعتماد على النصوص التي نقلها ياقوت عن ذلك المؤلف.

إن الملاحظتين السابقتين لا تمنعان من إعطاء فكرة عامة عن بحث السكوني، فهو يهتم بطرق المواصلات، والأبعاد بين الأماكن وتحديد الأبعاد بالأميال، والأماكن القريبة من محطات الطرق الرئيسة، والآبار وأعماقها، والسكان وعشائرهم والعلاقات بينهم، وأنه يتبع الطريقة التي اتبعها في الفصل المكتوب عن ضرية وفيد وخيبر وغيرها مما نقله البكري بصورة أكمل، وأنه إذا ألقى المرء نظرة فاحصة على كل النصوص التي روتها هذه الكتب عن السكوني، فيحق له أن يقول إن السكوني من أدق وأشمل من وصف جزيرة العرب عامة، ومنطقة الحجاز وما يجاورها خاصة، وإن دراسته لا تقل في مستواها عن وصف ابن الحائك الهمداني لليمن في كتابه صفة جزيرة العرب.

أما المؤلفات عن مكة المكرمة فقد أفردنا عنها كلاماً وضعناه في أول الفصول التي كتبناها عن مكة.